الإطار المفاهيمي المحاسبي الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في ظل التقارب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكيFASB

د/خالد قاشـــي
د/حمزة العرابـــي
جامعة البليدة

الملخص :

هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية الذي يعد من أكثر الأمور المحاسبية جدلا وإهتماما من قبل المهتمين بالمحاسبة، فهو الركيزة الأساسية والمطلق الذي على أساسه يتم إعداد وتطوير المعايير المحاسبية، فمدى صحة وجودة المعايير المحاسبية مرتبط بمدى جودة الإطار المفاهيمي، وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها الإنتقال من التركيز على محتوى القوائم المالية إلى التركيز أكثر على كل مكونات التقرير المالي، ضرورة إعداد إطار مفاهيمي يقدم معلومات مالية أكثر فائدة على حساب الدقة وحجم المعلومات.

Abstract :

The objective of this study is to shed light on the conceptual framework for financial reporting which is one of the things accounting controversy and attention by interested accounting, it is the essential foundation and absolute on which is the preparation and development of accounting standards, it health and quality of accounting standards is related to the quality of the conceptual framework, and concluded Find a set of results, the most important transition from a focus on the content of the financial statements to focus more on all the components of the financial report, the need to develop a conceptual framework provides more useful financial information at the expense of accuracy and volume of information.

المقدمة

الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية The Conceptual Framework for Financial Reporting الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية لا يعتبر معيار محاسبي كبقية المعايير، فهو مجموعة من المباديء والفرضيات الأساسية الذي يبنى عليه الإطار العام والمسار وحدود عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية، وفي ما يأتي مكونات الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، وظل إطار إعداد القوائم المالية لسنة 1989 دستور عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية لعقود من الزمن، الذي لايقبل الجدل والنقاش، إلا أن الأزمة المالية التي عصفت بالعالم في الآونة الأخيرة ألقت ببعض لومها على المحاسبة وعلى نوعية مخرجات النظام المحاسبي وعليه بُذلت الجهود الرامية إلى تحسين نوعية المخرجات نظام المحاسبي فكان أول من يجب إصلاحه الإطار المفاهيمي، وعليه ركزت هذه الدراسة بالأساس على الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: ماهي الفروقات بين إطار إعداد القوائم المالية لسنة 1989 والإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية لسنة 2010؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

- ما مفهوم الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية؟
- كيف تطور الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية؟
- ما دواعي تعديل الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية؟
- ماهي أهم مكونات الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية؟

أهداف الدراسة : هدفت هذه الدراسة بالأساس للإجابة عن الإشكالات المطروحة من خلال تحقيق ما يلي:

- تحديد فروقات بين إطار إعداد القوائم المالية لسنة 1989 والإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية لسنة 2010؟
- معرفة مفهوم الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية
- معرفة التطور التاريخي للإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية
- تحديد دواعي تعديل الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- كون الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية هو القاعدة الأساسية ومنطلق إعداد وتطوير المعايير المحاسبية،
- الأزمة المالية التي عصفت بالعالم والتي ألقت بضلالها على التشريع المحاسبي
- التقارب بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي.

فرضيات الدراسة: تتلخص فرضيات الدراسة في ما يلي:

- إطار إعداد القوائم المالية أصبح لايتماشى مع الأهداف الجديدة لمجلس معايير المحاسبة الدولية،

- للأزمة المالية أثر على تعديل إطار إعداد القوائم المالية وعلى طبيعة وكونات الإطار المفاهي لإعداد التقارير المالية لسنة 2010،
- التقارب بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي له أثر على إعادة النظر في إطار إعداد القوائم المالية لسنة 1989.

منهج الدراسة:

لغايات تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالات المطروحة تم إختيار المنهج الإستقرائي المبني على الأسلوب الوصفي المقارن، من خلال وصف الإطار المفاهيمي وتحليله ومقارنته مع إطار إعداد القوائم المالية لسنة 1989.

أولا: لمحة عن الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية وأهدافه

1. **التطور التاريخي للإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية**

تم إصدار أول إطار مفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية سنة 1989 من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية، ليكون الإطار العام والقاعدة الأساسية التي ينطلق منها واضعو المعايير في عملية تطوير المعايير المحاسبية، وظل هذا الإطار المفاهيمي لأكثر من عقد دستور عمل لجنة معايير المحاسبة الدولية* الذي لا يمكن المساس به أو التشكيك بصحته، لكن مع نهاية القرن الماضي وبسبب التقارب بين لجنة معايير المحاسبة الدولية والهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية، فأوصت الأخيرة بضرورة الرفع من جودة المعايير الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، فبدأ العمل على إيجاد إطار عام يسمح بتطوير معايير أعلى جودة من سابقاتها، وعليه تم تعديل الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية سنة 2001 من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، لكن أعتبر التعديل طفيف وغير مهم نسبيا.

ومنذ الاجتماع الذي عقد سنة 2002 بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB، باعتبارهم أهم هيئتين تقومان بتطوير المعايير المحاسبية في العالم، حيث اتفقتا على تطوير حزمة متكاملة من المعايير المحاسبية ذات جودة عالية خدمة للأغراض العامة من أجل تقديم أفضل فائدة لأصحاب المصالح من خلال المعلومات المالية المتضمنة في التقارير المالية وذلك بقصد مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية؛ ومنذ ذلك الحين سعى مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تطوير معايير ذات جودة عالية وقبول دولي، ولا يتم ذلك إلا من خلال وجود إطار مفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية يتماشى مع المستجدات والأهداف الجديدة لمجلس معايير المحاسبية الدولية، فبدأ التفكير في تطوير الإطار المفاهيمي الذي تم إصداره سنة 1989، فقام مجلس معايير المحاسبة الدولية بجهود حثيثة قصد تطوير إطار عمله، حيث تتالت سنويا الاجتماعات بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية، وقد بدأت عملية مناقشة إصدار إطار مفاهيمي جديد منذ سنة 2008 ومع بداية سنة 2010 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مسودة عمل تتضمن الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، وفي سبتمبر 2010 تم إصدار الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية وهو في الحقيقة

* لجنة معايير المحاسبة الدولية التي نشأت سنة 1973 وحل محلها مجلس معايير المحاسبة الدولية بداية سنة 2001.

تعديل للإطار السابق والمسمى بإطار إعداد وعرض القوائم المالية، ومن التسمية يمكننا الاستنتاج أن هدف الإطار المفاهيمي الجديد ليس مهتما فقط بالقوائم المالية وحسب بل تعداها ليشمل جميع مكونات التقرير المالي. يمكن تلخيص أهم المحطات التاريخية التي مر بها الإطار المفاهيمي في الجدول رقم 01.

الجدول رقم 01: ملخص التطور التاريخي للإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية

التاريخ	الحدث
أفريل 1989	وضع إطار إعداد وعرض القوائم المالية من قبل IASC
جويلية 1989	إصدار إطار إعداد وعرض القوائم المالية
أفريل 2001	تبني إطار إعداد وعرض القوائم المالية من قبل IASB
سبتمبر 2010	وضع الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية من قبل IASB*

المصدر: Deloitte, the http://www.iasplus.com/standard/framewk.htm official web site: بتاريخ 04-12-2011.

2. دواعي التي أدت إلى التفكير في تعديل الإطار المفاهيمي لسنة 1989

في ما يأتي دواعي التي أدت إلى التفكير في تعديل الإطار المفاهيمي لسنة 1989:

- التقارب بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB و مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، حيث أعلنو سنة 2002 على إتفاق بينهما بقصد توحيد الجهود في ما يخص المبادئ والمعايير المحاسبية مطبقة عالميا، وتجسد هذا الإتفاق بالقيام بعمل مشترك هدفه إعداد إطار مفاهيمي جديد بدأ سنة 2008[1].

- أثار الأزمة المالية التي تضغط على مجلس معايير المحاسبية قصد توفير أدوات وحلول محاسبية للرفع من جودة وشمولية التقارير المالية.
- يعد تكديس المعلومات وتراكمها بدرجة مفرطة أمر غير ضروري ، لأنها تساهم في التشويش على مستخدمي المعلومات المالية وعليه يصبح من الأهمية تقليل حجم المعلومات التفصيلية المتضمنة في التقارير المالية.
- إن إظهار المعلومات من منظور تاريخي في القوائم المالية يعتبر خللا في حد ذاته، لأنه لاينسجم مع المرونة في الأعمال وتسارعها.
- لا يسمح الإطار المفاهيمي لسنة 1989 بالاعتراف ببعض الموجودات غير الملموسة، ويعد استبعادها سببا في زيادة الفجوة بين القيمة العادلة للمؤسسة وقيمتها الدفترية، وهذا ما يجعل عملية التحليل المالي والتنبأ، مبنية على معلومات لاتعكس الوضعية الحالية للمؤسسة.

3. أهم التعديلات التي طرأت على الإطار المفاهيمي سنة 2010:

من الوهلة الأولى يمكن الملاحظة أن التعديلات التي طرأت على الإطار المفاهيمي كانت معظمها شكلية ولا تمس بجوهر الإطار المفاهيمي، وفيما يلي أهم التعديلات:

- تغيير التسمية من إطار إعداد وعرض القوائم المالية إلى الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية.

* تم إصدار الأربعة مراحل الأولى من ثمانية مراحل مقترحة لتعديل الإطار المفاهيمي والذي يتم تطويره بتعاون بين مجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB.

- تغيير التسمية من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة.
- اتساع اهتمام الإطار المفاهيمي الجديد بجميع مكونات التقرير المالي على عكس الإطار المفاهيمي السابق الذي كان يركز على إطار إعداد وعرض القوائم المالية.
- الإطار المفاهيمي المعدل يهتم بتوفير معلومات لشريحة واسعة من أصحاب المصالح، على عكس ما كان عليه الإطار المفاهيمي السابق الذي كان يهتم وبالدرجة الأولى بالمستثمرين.
- يحاول الإطار المفاهيمي المعدل تقليص حجم المعلومات المالية المتوفرة في التقارير المالية لذلك ركز على المعلومات المالية المفيدة فقط، في حين كان الإطار المفاهيمي السابق يتيح المجال للإفصاح عن جميع المعلومات المالية، والتي يرى فيها الخبراء أنها تشوش على أصحاب المصالح أكثر مما تفيدهم.
- الإطار المفاهيمي المعدل يتماشى مع هدف مجلس معايير المحاسبية الدولية الرامي إلى تطوير حزمة متكاملة من المعايير ذات جودة عالية وذلك من خلال تركيز على توفير المعلومات المالية المفيدة فقط ضمن التقرير السنوي.
- تغيير مفهوم فرضية الاستمرارية التي يتضمنها الإطار المفاهيمي السابق من الإستمرارية في المنظور القصير المدى إلى الاستمرارية طويلة المدى.
- تعديل الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، حيث أستبدل عنصر المصداقية أو الموثوقية Reliability بالتمثيل الصادق Faithful representation.

وفي ما يلي جدول رقم 02 لتلخيص لأهم الإختلافات بين إطار اعداد القوائم المالية لسنة 1989 والإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية لسنة 2010:

عنصر الخلاف	إطار اعداد القوائم المالية لسنة 1989	الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية لسنة 2010
مجال التغطية	تشمل القوائم المالية فقط	تشمل كل عناصر التقرير السنوي
طبيعة المعلومات	كل المعلومات	المعلومات المفيدة فقط
أصحاب المصالح	يوفر معلومات لفائدة المستثمرين بالدرجة الأولى	لجميع أصحاب المصالح
نوعية المعلومات	معلومات محاسبية فقط	معلومات مالية مفيدة
خصائص المعلومات المعدلة	المصداقية	التمثيل الصادق

المصدر: من إعداد الباحث

4.الغاية من وجود الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية[2]:

- مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية لتطوير معايير دولية IFRS جديدة و مراجعة المعايير التي سبق إعدادها.

- مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية لتحسين عملية توافق القوانين واللوائح التنظيمية والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية وذلك من خلال توفير أسس وقواعد تهدف لتقليص عدد بدائل المعالجات المحاسبية المتضمنة في المعايير.
- مساعدة واضعي المعايير في الهيئات المحلية لتطوير معايير محاسبية محلية ذات جودة.
- مساعدة معدي القوائم المالية عند تطبيقهم للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وكذا مساعدتهم في التعامل مع الموضوعات أو الحالات التي لم تشملها المعايير الدولية.
- مساعدة المدققين للإبداء آراء متوافقة مع المعايير الدولية فعداد التقارير المالية.
- مساعدة أصحاب المصالح على ترجمة وفهم المعلومات المالية المتضمنة في التقارير المالية المعدة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- توفير معلومات حول آلية صياغة وتطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالنسبة للمهتمين بالمعايير وبعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

ثانيا: آثار الأزمة المالية العالمية على المعايير الدولية للمحاسبة والإطار المفاهيمي لها

يتهم الكثير من المهتمين بشؤون الأزمة المالية العالمية المحاسبة كطرف مسبب للأزمة، فيرون أن تبني نظام القياس بالقيمة العادلة أحد أهم أسباب حدوث الأزمة المالية، حيث صرح بذالك العديد من الجهات وخصوصا عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، والكثير كذالك من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعوا إلى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة[3]. بأن الأزمة المالية قد حدثت بسبب تلاعب الإدارة في عملية تقييم الرهونات العقارية، وتم ذلك بالاعتماد على المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 157 والخاص بالقيمة العادلة[4].

ويرجعون ذلك إلى كون القيمة العادلة لها سلبيات نوجزها في مايلي[5]:

- عند تطبيق القيمة العادلة لأول مرة ظهرت الأصول والالتزامات بمبالغ ضخمة بالمقارنة مع مبالغها المقاسة بالتكلفة التاريخية، مما أعطى فرص كبيرة للمضاربة وحصول على قروض مقابل القيمة الكبيرة لتلك الأصول المقاسة بالقيمة العادلة. كما وفرت جو متفائل بدرجة مبالغ فيها، سرعان ما إنهار ذلك مع السقوط الحر لأسعار تلك الأصول إبتداء من 2006، مما نجم عنه عدم التكافؤ الكبير بين القروض التي تم الحصول عليها والقيمة الجديدة لتلك الأصول المنهارة.
- تخضع عملية القياس بالقيمة العادلة في الكثير في الحالات إلى الإجتهاد والتقدير، ومع تدهور أخلاقيات مهنة المحاسبة، مما إنجر عنه تضخيم القيم العادلة لكثير من الأصول قصد الإستفادة من الحصول على مبالغ كبيرة في شكل قروض لقاء رهن تلك الأصول.
- تخضع القيمة العادلة في كثير من الأحيان إلى ظروف السائدة في السوق، ومع كثرة المعلومات الخاطئة المقصودة وكذا الروح المتفائلة التي سادت فيه، أدى ذلك إلى تقييم الأصول بمبالغ لاتعكس حقيقتها.
- تفتقر القيمة العادلة إلى المصداقية عكس التكلفة التاريخية. وعليه فبناء قرارات على معلومات غير دقيقة له من الأثر الكبير على صحة تلك القرارات وقد يؤدي إلى منزلقات خطيرة، وهذا ماحدث في الأزمة المالية.

غير أن مجالس معايير المحاسبة وقفت جنبا إلى جنب للدفاع عن معايير القيمة العادلة ومقاومة الدعوة لإيقافها، وكذا لتبرئتها من التهمة المنسوبة إليها، وخير دليل على ذالك التكاتف غير المسبوق للجهود بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) للدفاع عن معايير القيمة العادلة وتبرير صحتها، وكذا إنشاء لجان أنيط بها مهام تحليل الأزمة وبيان براءة معايير القيمة العادلة[6]. والمنتقدون لمعيار القيمة العادلة الأمريكي رقم 157: مقياس القيمة العادلة Fair Value Measurement تجاهلوا أن المعيار ينص على ضرورة أن تكون التقديرات موضوعية وذات درجة عالية من الموثوقية، وأن لا يتم اللجوء إلى التقديرات سواء كان ذلك بالزيادة أو بالنقصان لقيمة الأدوات المالية، وأن المعيار يؤكد على الإفصاح على القيمة العادلة، وهناك أشخاص مختصين بعملية التقييم والمشهود لهم بالحيادية وعدم التحيز والمكلفين من قبل الإدارة، لذا إذا كان هناك تقدير جزافي وغير عقلاني للقيم فهذا ما يجب أن تتحمله الإدارة لأنها هي التي قامت بتكليف أشخاص يفترض أن يتمتعون بالنزاهة والحياد ولا يمكن تحميل المعايير المحاسبية بذلك. ويمكن القول أن المعايير المحاسبية وخصوصا معايير القيمة العادلة ليست سببا في نشوء الأزمة المالية، إذ إنها ساعدت على إظهار الخسائر الحقيقية إلا إنها لم تساهم فيها، ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس إلى منعها، فالمعايير لعبت دور أساسي في إظهار هذه الأزمة وكشفها للعالم على حقيقتها، وإن الأزمة قد حدثت بسبب فشل الإدارات وسوء تقييم الرهونات العقارية وليس بسبب تطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة[7].

ويرى بعض الكتاب والباحثين أن للأزمة المالية إنعكاس إيجابي على عمل مجالس معايير المحاسبة وجودة المعايير التي ستصدرها مستقبلا. ومن بين أهم ملامح تلك الإنعكاسات نوجز ما يلي[8]:

1. في بداية شهر سبتمبر 2008 تم عقد اجتماع للمجلس الاستشاري للمعايير SAC التابع لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB خصص لدراسة الأزمة الائتمانية فتم خلال الاجتماع مناقشة التقرير المعنون بـ "تحسين السوق والمرونة المؤسساتية لتكوين استقرار مالي"، والمقدم من قبل منتدى الاستقرار المالي FSF والذي تم إعداده بالتعاون مع العديد من المراكز والهيئات القومية والمنظمات الدولية بمن فيهم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB، وقد أظهر التقرير أسباب الضعف التي أدت إلى اضطراب الأسواق المالية الحالي وعرض بعض الإجراءات السريعة الواجب اتخاذها لزيادة مرونة الأسواق في المستقبل.
2. في 2008/9/16 وإستجابة لتوصيات منتدى الاستقرار المالي FSF قامت لجنة الخبراء الماليين EAP المشكلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وفقا لتوصيات منتدى الاستقرار المالي، والمناط بها مهمة تحديد الممارسات الواجب إتباعها في ظل السوق غير النشط، بإعداد تقرير إرشادي عن كيفية استخدام القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة.
3. وبعد إعلان تقرير لجنة الخبراء الماليين قال مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على لسان رئيسه Sir David Tweedie "بأن المحاسبة ليست السبب في حدوث الأزمة الإئتمانية، ولكن من المهم جدا بأن يثق المتعاملون في الأسواق بالمعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ولهذا السبب فقط قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بمراقبة أداء معايير الإبلاغ المالي وتحرك بشكل سريع للتعامل مع القضايا التي أفرزتها

الأزمة الإئتمانية، وقد إستطاع المجلس تحقيق نجاح متقدم في ما يخص الأهداف المنشودة من خلال تقرير منتدى الاستقرار المالي FSF".

4. في 2008/10/31 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار دليل استرشادي يوضح فيه كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما يصبح السوق غير نشط.

5. في 2008/11/14 أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB عن تشكيل مجموعة استشارية عليا يرئسها كل من Hans Hoogervost (رئيس سلطة هولندا للأسواق المالية)، و Harvey Goldschmid (المفوض السابق للجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية SEC) والتي سوف تشمل كذلك على عدد من الأعضاء من فئات المستثمرين، والمدققون، ومستخدمو القوائم المالية. وقد أنيط بها مهام تحديد القضايا المتعلقة بإعداد التقارير المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية.وإتفقو أولا على **العمل إلى توحيد إطار واحد لإعداد التقارير المالية**

6. في 2008/11/11 قدم رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية Sir David Tweedie مذكرة للجنة خزانة مجلس العموم HCTC في جلسة التحقيق في الأزمة البنكية، والتي ذكر فيها ما يلي:

- إن مجلس معايير المحاسبة الدولية جهة مستقلة ملتزمة نحو العموم بتطوير معايير إبلاغ مالية دولية تجعل القوائم المالية تتمتع بمعلومات ذات شفافية عالية جدا.
- إن معايير المحاسبة الدولية مطبقة من قبل أكثر من 100 دولة، بما فيها دول الاتحاد الأوروبي.
- إن معايير المحاسبة الدولية لها دور لا يستهان في إعادة الثقة بالأسواق وخصوصا في ظل الأزمات المالية، وأكثر ما يكون لها الحاجة حاليا في ظل هذه الأزمة العالمية.
- إن السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية الائتمانية يعود إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض، واقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك التي كانت تحت الرسملة.
- إن أردنا إعادة الثقة للسوق فيجب أن نواجه الخسائر كاملة، وإلا لن تستطيع البنوك في المستقبل إقراض بعضها البعض ولا حتى إقراض عملائها، ولم يكن لمعايير القيمة العادلة دور إلا أنها أظهرت الخسائر الحقيقية ولم تساهم فيها، ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس منعها.
- لقد أظهرت أزمة البنوك الائتمانية الحاجة لمنهجية عالمية في تشريع، ومراقبة الأسواق الرأسمالية.
- سوف يستمر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في لعب دور تعزيز الثقة في الأسواق المالية من خلال تطبيق مخرجاته الحالية المتطورة، وبشكل يضمن الشفافية المطلقة.
- يجب أن يتم الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف أكثر من السابق وبغض النظر عن اي أزمات وخصوصا أن لها دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية. وتم الاستشهاد

بهذه الحقيقة على نتائج الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالمين لـ 597 مستثمر، والذي أشار إلى:

أ. بأن 79% من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة.

ب. بأن 85% من المستثمرين يعتقدون انه في حالة إيقاف استخدام معايير القيمة العادلة سوف يكون له اثر مباشر على تدني الثقة بالنظام البنكي.

- لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية وتجاوبا مع الأزمة باتخاذ عدد من الإجراءات المهمة وشكل لجان عليا وتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية والتي هدفت إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

أ. تطوير معايير عالمية مناط بها إخراج قوائم مالية تتمتع بشفافية عالية جدا.

ب. تزويد الآلية ودلائل الإرشاد المناسبة لتطبيق تلك المعايير.

- لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإدارة عدد من الاجتماعات واللقاء لاستقاء أراء كل من له اهتمام بالقضايا المالية في ظل الأزمة وبناء عليها تم إصدار كل ما هو ضروري، ومن أهم تلك الأمور الدليل الاسترشادي في كيفية تطبيق القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة.
- إن فشل نظام المعلومات يكون له غالبا اثر خطير، مما يؤدي إلى تأخير حل أي أزمة، وتم الاستشهاد بالأزمة البنكية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1980، وكذالك بشكل مشابه ما حدث في أزمة البنوك اليابانية في عام 1990، وان معايير المحاسبة يكون لها دورا رئيسي في حل الأزمات إذا ما تم التقيد بتعليماتها.
- إن توقف عمليات الإقراض حاليا في ظل الأزمة الحالية يعود وبشكل رئيسي لفقدان الثقة بين المؤسسات المالية، والدعوة نحو وقف استخدام معايير القيمة العادلة لن يعيد الثقة للسوق ولن يحدث تغيير على عودة عمليات الإقراض لمسارها الطبيعي.
- إن المشكلة الرئيسية هي اختلال الاستقرار المالي، ويعتقد البعض بأن معايير المحاسبية لا تهدف بشكل أو بآخر لإحداث الاستقرار المالي في الأسواق، ولكن الالتزام بها بشفافية عالية سوف يؤدي بشكل مباشر إلى الاستقرار المالي.
- إن استجابة مجلس معايير المحاسبة الدولية للازمة الحالية يقع ضمن ثلاث مراحل رئيسية:

أ. تنفيذ مقترحات وتوصيات منتدى الاستقرار المالي المنشأ بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكية.

ب. تزويد تعديلات على المعايير الحالية ودلائل إرشاد متخصصة في ظل الأزمة.

ت. إحداث تطويرات وتحسينات طويلة الأمد على المعايير.

- وقد أشار التقرير إلى جميع الخطوات التي تمت بالتفصيل حول موضوع الأزمة وبسرد تاريخي مبينا ما هية الإجراءات، وما هي اللجان التي تم تكوينها ومهام كل منها وخصوصا المجموعة الاستشارية العليا المزمع إنشاءها بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية والتي

تتكون من عدد من الجهات العالمية والتي قد يصار إلى الانتهاء من تكوينها في الربع الأول أو الثاني من عام 2009 وان نتائجها ستكون ملزمة لمجلسي المحاسبة الدولي والأمريكي.

بالإضافة لهذه الملامح التي ذكرها القشي، نوجز بعض الأحداث التي تناغمت مع تلك المساعي:

- سبتمبر 2010 إصدار أول تعديل حقيقي على الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية.
- تم في سنتين 2010 و2011 القيام بتعديل الكثير من المعايير مثل المعيار IAS27 وIAS28 وIAS1 كما تم إصدار معايير أخرى هي:

1. 2011 إصدار المعيار IFRS09 الخاص بالأدوات المالية ليحل محل المعيار IAS39 الذي أثار جدلا كبيرا، على أن يكون نافذا إبتداء من جانفي 2013.
2. 2011، إصدار المعيار IFRS13 مقياس القيمة العادلة Fair Value Measurement ليحدد بدقة طرق قياس القيمة العادلة والبنود الواجب قياسها بها. وسيعمل به إبتداء من جانفي 2013.
3. 2011، المعايير IFRS10 و IFRS11 و IFRS12 المتعلقين بإندماج الأعمال والأعمال المشتركة والإفصاح عن المصالح في المؤسسات الأخرى.

ثالثا: الغاية من إعداد التقارير المالية والخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة

تم في هذا المطلب التطرق للغاية من إعداد التقارير المالية والخصائص النوعية للمعلومات المالية المتضمنة في تلك التقارير المالية.

1. الغاية من إعداد التقارير المالية ذات الهدف العام

تعد الغاية من إعداد التقارير المالية ذات الهدف العام هو توفير معلومات مالية حول الوحدات الاقتصادية المعدة لتقارير المالية*، تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين قصد اتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوفير الموارد لتلك الوحدات الاقتصادية، هذه القرارات تشمل عملية شراء أو بيع الأسهم أو تقديم قروض أو تسويتها وأي نوع آخر من عمليات التمويل[9].

ويقصد بالتقارير المالية ذات الهدف العام هي تلك التقارير المالية المعدة بشكل دوري والتي توفر معلومات عن الوضعية المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية بطابعيها الخاص والمملوكة للدولة، قصد تلبية الاحتياجات العامة لشريحة واسعة من أصحاب المصالح المهتمين بالمؤسسة. ولا يقتصر إعدادها خدمة لفئة معينة من المستخدمين للمعلومات المالية كمصلحة الضرائب أو المستثمرين أو المقرضين.

والتقارير المالية ذات الهدف العام بحسب مجلس معايير المحاسبة الدولية ليست مصممة لتقديم صورة عن قيمة الوحدات الاقتصادية المعدة للتقارير المالية، غير أنها توفر معلومات تساعد مستخدمي التقارير المالية على تقدير قيمة تلك الوحدات الاقتصادية؛ كما أنها لا توفر لهم جميع المعلومات التي يحتاجونها، فعليهم

* الوحدات الاقتصادية المعدة للتقارير المالية The reporting entity هي الوحدات المؤهلة لإعداد التقارير المالية بحسب مجلس معايير المحاسبة الدولية، وقد تم إصدار مسودة عمل Exposure Draft ED/2010/2 في مارس 2010 تشرح فيها مفهوم وشروط الواجب توافرها في تلك الوحدات، ولحد الآن لم يتم إصدارها بشكل نهائي ومازالت تحت الدراسة والتقييم.

توفير معلومات إضافية ملاءمة من مصادر أخرى من الأحداث السياسية والاقتصادية التي تقع في المحيط ككل وكذا من الصناعة المهتمين بها عموما [10].

2. الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة

الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة هي مجموعة من الصفات والشروط الواجب توافرها في المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية للوحدات الاقتصادية، حتى تكون تلك التقارير المالية توفر معلومات أكثر فائدة لمستخدمي التقارير المالية.

وفي ما يلي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة:

الخصائص الأساسية للمعلومات المالية المفيدة[11]:

- **الملاءمة Relevance:** المعلومات المالية الملائمة هي تلك المعلومات التي لها القدرة على صناعة الفرق في عملية اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين لها. وتلك المعلومات التي من الممكن أن تقدر على صناعة الفرق في عملية صناعة القرارات حتى في حالة لجوء بعض المستخدمون لمعلومات من مصادر أخرى أو اختاروا عدم إعطاء أهمية لها. وتعتبر المعلومات ملاءمة إذا كان لها قيمة تنبؤية أو تأكيدية او كلاهما.

ويقصد بالقيمة التنبؤية هي أن تكون للمعلومات المالية دور تنبؤي من خلال دورها في التنبؤ بالأداء المستقبلي للمؤسسات[12]، وكذا تلعب دور في عمليات التنبؤ الخاصة بمستخدمي المعلومات المالية. أما القيمة التأكيدية فيقصد بها قدرة المعلومات في توفير التغذية العكسية سواء بتأكيد أو تغيير تقييمات سابقة.

الأهمية النسبية Materiality : حتى يمكن القول بأن هذه المعلومة مهمة نسبيا، أنه في حالة ما إذا تم إهمال أو تحريف تلك المعلومة تتأثر قرارات مستخدمي المعلومات المالية. وتركز الأهمية النسبية على جانب خاص من مختلف جوانب الملاءمة، فهي مرتبطة بطبيعة وحجم تلك المعلومة مقارنة بالسياق العام لمختلف المعلومات المتوفرة لمستخدمي المعلومات بما فيها المعلومات المتضمنة في التقرير المالي للوحدة الاقتصادية. ولا يمكن تحديد معايير كمية تمكن الإدارة وتساعدها على تحديد ما إذا كانت هذه المعلومة مهمة نسبيا، فهي تختلف من مستخدم لآخر حسب حاجته وأهدافه.

- **التمثيل الصادق Faithful representation:**

تُترجم الأحداث والظواهر الاقتصادية وتعرض في التقارير المالية في شكل معلومات مالية (كلمات وأرقام)، ولكي تكون تلك المعلومات المالية مفيدة ليس أن تتميز بخاصية الملاءمة فقط بل يجب كذلك أن تمثل بصدق تلك الأحداث والظواهر الاقتصادية؛ وتتحقق خاصية التمثيل الصادق الأمثل من خلال تحقق الخصائص الفرعية التالية:

أ. الإكتمال أو الشمولية: وهي أن يتضمن التقرير المالي جميع المعلومات اللازمة والضرورية لمساعدة المستخدمين على فهم الظواهر المعبر عنها بتلك المعلومات، بما في ذلك تقديم الوصف والشروح اللازمة.

ب. الحياد: وهي أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد التقارير المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المالية على حساب أطراف أخرى، أو لخدمة هدف محدد[13]؛ أو يتم التلاعب بها بقصد زيادة احتمالية أن تؤثر تلك المعلومات على المستخدمين بشكل مرغوب أو غير مرغوب؛ وإنما تعد التقارير المالية للاستخدام العام دون أي تحيز. والتحيز هنا لا يقصد به أن تكون المعلومة بدون هدف أو بدون تأثير على سلوك المستخدمين، فالمعلومة المفيدة كما ذكرنا سابقا يجب أن تأثر على عملية صناعة القرارات.

ج. الخلو من الأخطاء: وهي تعني عدم وجود خطأ أو إهمال عند عملية وصف الظواهر الاقتصادية، ولا يقصد هنا بالخلو من الأخطاء أن تكون عملية الوصف والتقدير مثالية في مجملها، فالتوقعات المستقبلية لا يمكن خلوها من أي خطأ، لكن يجب أن لا يكون الخطأ فيها مهما لدرجة تأثيره في عملية صناعة القرارات.

الخصائص النوعية المعززة:

- **قابلية المقارنة Comparability :**

يقصد بالقابلية المقارنة هي إمكانية مقارنة التقرير المالي لوحدة اقتصادية مع التقرير المالي لوحدة اقتصادية أخرى، وكذلك إمكانية مقارنة التقارير المالية لنفس الوحدة الاقتصادية عبر الزمن. بهدف تمكين المستخدمين من القيام بعملية المفاضلة وفهم الاختلافات والتشابهات بين مختلف الوحدات الاقتصادية فيما بينها أو داخل الوحدة الاقتصادية الواحدة خصوصا فيما يتعلق بقراراتهم الاستثمارية والتمويلية.

ولنجاح عملية المقارنة وجب استخدام نفس السياسات المحاسبية بين مختلف الوحدات الاقتصادية، والثبات في استخدامها من فترة لأخرى. كما تقتضي عملية المقارنة على الوحدة الاقتصادية معالجة نفس الظاهرة الاقتصادية بنفس الطريقة إذا تكررت من سنة لأخرى، وتوحيد المعالجات المحاسبية حتى تقوم الوحدات الاقتصادية من معالجة نفس الظاهرة الاقتصادية بنفس الطريقة.

وتتضمن خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن مختلف السياسات المحاسبية المستخدمة في معالجة الظواهر الاقتصادية، وكذا إعلامهم بأي تغيرات في هذه السياسات و آثار هذه التغيرات على وضعية الوحدة الاقتصادية، كما يجب أن يمكن المستخدمون من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل الإدارة في معالجتها للعمليات المالية المشابهة و الأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المشاريع المختلفة.

- **قابلية التحقق Verifiability:**

تساعد قابلية التحقق المستخدمين على التأكد من أن المعلومات المالية تمثلا بصدق الوصف الصحيح للظواهر الاقتصادية موضوع الاهتمام من قبلهم. وتقتضي عملية التحقق أنه إذا قام معدو تقارير مالية آخرون أو ملاحظون مستقلون بمعالجة نفس الظواهر الاقتصادية فإنهم سيحصلون على نفس النتائج التي حصلت عليها إدارة الوحدة الاقتصادية المعنية.

- **التوقيت المناسب Timeliness:**

يقصد بالتوقيت المناسب هو ضرورة توفر المعلومات لمتخذي القرارات في الوقت الذي تمكنها من القدرة على التأثير في قراراتهم؛ بصفة عامة كلما كانت المعلومة أقدم كانت قدرتها على التأثير في القرارات أقل. غير أن بعض المعلومات تبقى قدرتها على التأثير في القرارات لمدة طويلة كمعلومات التي تستعمل في التنبؤ ومعرفة الاتجاه العام لمسار عنصر من عناصر القوائم المالية كالمبيعات والأرباح وغيرها.

- **قابلية الفهم Understandability:**

لكي تكون المعلومات قابلية الفهم يجب أن تقوم الإدارة بعملية تصنيف تلك المعلومات ووصفها وعرضها بشكل واضح وموجز. ويقصد بقابلية الفهم أن تكون المعلومات مفهومة بسهولة بالنسبة للمستخدمين الذين لديهم معرفة بالنشاطات التجارية والاقتصادية والمحاسبية.

الموازنة بين التكلفة والمنفعة من التقارير المالية المفيدة: The cost constraint on useful financial reporting

أي أن المنافع التي يتم الحصول عليها من التقارير المالية المفيدة يجب أن تزيد عن التكاليف المتكبدة في إعداد تلك التقارير؛ ولا يوجد معيار ثابت لاختبار الموازنة بين التكلفة والفائدة، فكل حالة تخضع لاجتهاد ومعالجة تختلف عن حالة أخرى.

رابعا: عناصر القوائم المالية وأساليب قياسها وفرضيات إعداد التقارير المالية

يصف الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية عناصر القوائم المالية على أنها خلاصة العمليات المالية والأحداث التي قامت بها الوحدة الاقتصادية،

1. **عناصر القوائم المالي:** ويمكن تقسيم عناصر القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين، 1. عناصر متعلقة بالمركز المالي،
2. عناصر متعلقة بالأداء

1.1. عناصر متعلقة بالمركز المالي:

أ . **الأصول:** الأصل هو عبارة عن مورد يقع تحت سيطرة الوحدة الاقتصادية نتيجة لأحداث سابقة، ومن المتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية في المستقبل للوحدة الاقتصادية.

ب . **الالتزامات:** الالتزام هو عبارة تعهد حالي للوحدة الاقتصادية نتج عن أحداث سابقة، والذي من المتوقع عند تسويته حدوث تدفق خارج للمنافع الاقتصادية من الوحدة الاقتصادية.

ج . **حقوق الملكية:** أو ما تسمى بصافي الأصول، وهي الحصة المتبقية في أصول الوحدة الاقتصادية بعد اقتطاع كافة التزاماتها.

2.1. عناصر المتعلقة بالأداء

أ. **الدخل:** هو عبارة عن الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات واردة أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الالتزامات ينجم عنه زيادة في حقوق الملكية، مع استثناء العمليات المرتبطة بمساهمات الشركاء في حقوق الملكية أو تلك المتعلقة عموما بعمليات التمويل.

ويشمل مفهوم الدخل جميع أشكال الإيرادات التي تمثل مختلف أشكال المبيعات وكذلك الأرباح التي تحصلها الوحدة الاقتصادية من أنشطتها غير التشغيلية.

ب. **المصاريف:** عبارة عن الانخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات صادرة أو انخفاض في الأصول أو تكبد الالتزامات ينجم عنها انخفاض في حقوق الملكية، ، مع استثناء العمليات بتوزيعات الأرباح على الشركاء في حقوق الملكية أو تلك المتعلقة عموما بعمليات التمويل. ويشمل كذلك مفهوم المصاريف كل أشكال الخسائر التي تتكبدها الوحدة الاقتصادية عن أنشطة غير التشغيلية.

2. **أساليب قياس عناصر القوائم المالية:**

يشمل الإطار المفاهيمي أربع أساليب وطرق للقياس ومستخدمة في إعداد القوائم المالية:

التكلفة التاريخية: تعتبر التكلفة التاريخية الأكثر استعمالا في الوقت الحالي، وهي تعبر عن القيمة الدفترية التي تسجل بها عناصر القوائم المالية كما جاءت في فواتير الشراء

صافي القيمة القابلة للتحقق: وغالبا ما تقاس بها عناصر الأصول التي يحوم حولها الشك في تحصيل جزء منها ومن أبرز عناصر القوائم المالية التي تطبق صافي القيمة القابلة للتحقق هو عنصر الزبائن.

القيمة الجارية Current value: هي قيمة السوقية لعنصر من عناصر القوائم المالية أثناء إعداد القوائم المالية وغالبا ما تطبق على تقييم الاستثمارات المالية للوحدة الاقتصادية في الوحدات الأخرة.

القيمة الحالية Present value وهي القيمة المستحدثة لمبالغ في المستقبل وغالبا ما تطبق في حالة شراء أو بيع على الحساب.

3. **فرضيات إعداد التقارير المالية**

هناك فرضية واحدة لإعداد التقارير المالية وهي فرضية الاستمرارية ويقصد بها أن الوحدة الاقتصادية قادرة على الاستمرار على المدى المستقبلي المنظور وليس لديها النية أو الحاجة إلى التصفية أو تقليص نطاق عملياته، وإلا فسوف يتم إعداد التقارير المالية على أساس مختلف مثل أساس التصفية.

خامسا: مفهوم رأس المال والمحافظة على رأس المال.

يميز الإطار المفاهيمي بين مفهومين لرأس المال، المفهوم المالي لرأس المال والمفهوم العيني أو المادي لرأس المالي، وتستخدم معظم الوحدات الاقتصادية المفهوم المالي لرأس المال الذي يتم بموجبه تعريف رأس المال بالصيغة النقدية على أنه صافي الأصول أو حقوق الملكية للوحدات الاقتصادية، أما المفهوم المادي لرأس المال يركز على القدرة الإنتاجية للوحدات الاقتصادية[14].

أما في ما يخص المحافظة على رأس المال، فهناك المفهوم المالي للمحافظة على رأس المال الذي يقصد به أن تحقق الأرباح في حالة تجاوز المبلغ المالي لصافي الأصول في نهاية الفترة عنه في

بداية الفترة، وهذا بعد استثناء التوزيعات على المساهمين أو أي مساهمات منهم خلال الفترة. أما بموجب المفهوم المادي للمحافظة على رأس المال يتم تحقيق الأرباح إذا تجاوزت القدرة الإنتاجية (القدرة التشغيلية أو ما يقابلها نقدا) في نهاية الفترة القدرة الإنتاجية في بداية الفترة، وهذا بعد استثناء التوزيعات على المساهمين أو أي مساهمات منهم خلال الفترة[15].

النتائج وتوصيات:

من خلال ما سبق يمكن إستخلاص النتائج الآتية:

- للأزمة المالية اثر كبير على تعديل الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية،
- التقارب بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ساهم بشكل كبير في تعديل إطار المفاهيمي،
- صحة المعايير المحاسبية الدولية وجودتها مرتبط بشكل كبير بصحة وجودة والإطار المفاهيمي،
- للإطار المفاهيمي دور كبير في مساعدة معدي المعايير المحاسبية سواء على المستوى الدولي أو المحلي،
- هناك إختلافات جوهرية بين إطار إعداد القوائم المالية لسنة 1989 والإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية لسنة 2010،

من خلال النتائج المحصل عليها ومن خلال الدراسة يقدم الباحثين مجموعة من التوصيات هي:

- ضرورة إعداد إطار مفاهيمي شامل يضمن عدم الوقوع في فراغات محاسبية، تترك مجالا واسعا للإجتهاد مما ينجم عنه إختلافات كبيرة في المعالجات المحاسبية للأحداث التي لم تشملها المعايير المحاسبية،
- ضرورة مراعاة بيئة الدول النامية عند إعداد وبناء الإطار المفاهيمي لأن لها حيز كبير وأثر بليغ في المعاملات الدولية، فبالنسبة للدول النامية مثل الجزائر والتي لاتمتلك سوق مالي نشط، ضرورة أن يكون الإطار المفاهيمي يعزز العمل بالتكلفة التاريخية، لضمان مصداقية المعلومات التي يزودنا بها النظام المحاسبي السائد،
- ضرورة إشراك مختلف أصحاب المصالح في الشركات الاقتصادية من خبراء للبناء إطار مفاهيمي يخدم جميع الأطراف،

الهوامش:

[1] . Kathleen A. Kaminski & Jon R. Carpenter, 2011, **Accounting conceptual frameworks: a comparison of FASB and IASB approaches**, *International Journal of Busines, Accounting, and Finance, Vol: 5, N: 1, Pp: 16-26.*

[2] . IFRS foundation, The Conceptual Framework for Financial Reporting, take from the official web site of IFRS foundation: www.IFRS.org the link :www.eifrs.iasb.org/eifrs/bnstandards/en/framework.pdf at 29-11-2011.

[3] . علي المعموري و فارس الصوفي، **مدى تأثير معايير القيمة العادلة على تداعيات الأزمة المالية العالمية**، بحث مقدم للؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء حول: الأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها على إقتصاديات الدول، عمان، أيام 28-29 أفريل 2009.

4 . حسن سلوم وبتول نوري، **دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية**، بحث مقدم في مؤتمر السابع لجامعة الزرقاء الخاصة: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال " التحديات - الفرص– الآفاق" ، المنعقد أيام 10-11 نوفمبر 2009، الأردن.

[5] . رشيد بوكساني وحمزة العرابي، **التكلفة التاريخية بين الإنتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة**، بحث مقدم في مؤتمر الأول للمركز الجامعي بالوادي: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية –تجارب تطبيقات وآفاق-، الجزائر، أيام: 17-18 جانفي 2010 .

[6] . ظاهر القشي ظاهر ، **أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة**، بحث منشور في الموقع دليل المحاسبين العربي: www.jps-dir.com، بتاريخ 15-12-2011.

7 . حسن سلوم وبتول نوري، **مرجع سابق**.

8 . ظاهر القشي، **أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة، مرجع سابق**.

[9]. IFRS foundation, The Conceptual Framework for Financial Reporting, op-cit.

[10] . Ibid.

[11]. IFRS foundation, The Conceptual Framework for Financial Reporting, op-cit.

[12]. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية جوانب النظرية والعملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2010، عمان، ص: 7.

[13]. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **مرجع سابق**، ص: 9.

[14]. عباس علي ميرزا وآخرون، **المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية**: كتاب ودليل، وايلي لنشر والتوزيع، طبع في الأردن، 2006 ص: 10.

15. **نفس المرجع**، ص: 10.